

Distr.: General
7 July 2011
Arabic
Original: English



التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠)

أولاً - مقدمة

- ١ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ٦ من قراره ١٩٣٦ (٢٠١٠) إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز في الوفاء بالمسؤوليات الموكلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا هو التقرير الثالث المقدم عملاً بذلك القرار.
- ٢ - ويعرض التقرير آخر المعلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ تقريره الأخير (S/2011/213) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١١. وهو يغطي التطورات السياسية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بالعراق.

ثانياً - موجز التطورات السياسية الرئيسية المتعلقة بالعراق

ألف - التطورات السياسية

- ٣ - في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، صدّق مجلس النواب على تعيين ثلاثة نواب للرئيس، هم عادل عبد المهدي، وطارق الهاشمي، وخضير الخزاعي. وفي ٢٧ أيار/مايو، أعلن نائب الرئيس عادل عبد المهدي، وهو شخصية بارزة في المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، العنصر الرئيسي في التحالف الوطني، استقالته من منصبه، حيث قبل الرئيس جلال الطالباني استقالته في ١١ تموز/يوليه.
- ٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت المظاهرات في العراق حيث طالب المحتجون بصفة رئيسية بإيجاد فرص العمل وتحسين أداء الخدمات الأساسية ووضع حد للفساد. وفي يومي ٨ نيسان/أبريل و ٢٥ أيار/مايو، نظم أتباع التيار الصدري مظاهرة ضخمة في بغداد طالبوا فيها برحيل القوات العسكرية للولايات المتحدة من العراق بنهاية عام



٢٠١١. وفي ٩ نيسان/أبريل الذي صادف الذكرى السنوية الثامنة لسقوط النظام السابق، حدثت مظاهرات مماثلة في أجزاء أخرى من البلد.

٥ - ومنذ شباط/فبراير ٢٠١١ استجابة للاحتجاجات الجماهيرية، تواصل حكومة العراق العمل للوفاء بتعهداتها بتحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، إلى جانب تنفيذ برنامج الحكومة الجديد. ووضعت الحكومة مهلة ١٠٠ يوم لتقييم برامج الوزارات وتحديد طريقة لتحسين الاستجابة لاحتياجات شعب العراق. وفي نهاية تلك المهلة، في الفترة من ٧ إلى ١٢ حزيران/يونيه، أحاط عدد من الوزراء مجلس الوزراء بإنجازات وزاراتهم. وقد بثت بيانات الوزراء مباشرة في التلفزيون. وفي ١٤ حزيران/يونيه، خاطب رئيس الوزراء الأمة بشأن التقدم الذي أحرزته حكومته. وتم الاتفاق على بذل مزيد من الجهد خلال فترة الثلاثة أشهر المقبلة للتعجيل باتخاذ قرارات بشأن السياسات وتنفيذها.

٦ - وهناك خلافات مستمرة بين الكتل السياسية بشأن من ينبغي له شغل منصب الوزير في الوزارات الأمنية الرئيسية الثلاث، وهي وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني. ولم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية المتفق على إنشائه في إطار اتفاق إربيل الذي تم التفاوض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لتيسير عملية تشكيل الحكومة. وثمة خلاف بين الكتل السياسية على القانون اللازم لإنشاء المجلس، وعلى تشكيله وولايته.

٧ - وفي إقليم كردستان، جرت بعض المظاهرات في مدينة السليمانية والمقاطعات المجاورة إزاء ادعاءات الفساد، وعدم كفاية الخدمات، وعدم تحقيق إصلاح سياسي في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، اشتكت أحزاب المعارضة، وهي حزب غوران (التغيير) والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية، من السيطرة التي طال أمدها للحزبين الحاكمين الرئيسيين، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، على الحكومة الإقليمية في كردستان. واستجابة لذلك، اقترح الرئيس مسعود بارزاني، رئيس الحكومة الإقليمية لكردستان، خطة لإجراء إصلاحات سياسية، ونُظمت سلسلة من المناقشات الطارئة بشأن الإصلاحات في البرلمان الإقليمي لكردستان. وفي يومي ٤ و ٨ حزيران/يونيه، اجتمع قائدا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بأحزاب المعارضة الثلاثة لمناقشة الحالة السياسية.

٨ - وفي كركوك، وافق الحزبان الكرديان اللذان يشغلان أعلى منصبتين سياسيتين، وهما منصب المحافظ ومنصب رئيس مجلس المقاطعة، على التخلي عن المنصب الثاني، بادرة على حسن النية للمضي قدما بالعملية السياسية وتلبية لمطلب طال أمده من عنصر الترميم

والعرب. وانتخب حسن توران (من التركمان) لمنصب رئيس المجلس، ونجم الدين كريم (من الأكراد) لمنصب المحافظ الجديد، مع بقاء راكان سعيد الجبوري في منصب نائب المحافظ.

٩ - وفي ٣١ آذار/مارس، انسحبت قوات البيشمركة الكردية التي كانت منتشرة حول مدينة كركوك منذ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١ وعادت إلى إقليم كردستان. وذكر الحادث بالتحديات التي تظل ماثلة مع تقليص حجم قوات الولايات المتحدة وانتهاء وجود الآلية الأمنية المشتركة. وقد أنشئت الآلية الأمنية المشتركة لتشجيع قوات الأمن العراقية وقوات البيشمركة الكردية على تنسيق عملياتها، وتكوين الدوريات ونقاط التفتيش المشتركة، وتبادل المعلومات تحت رعاية قوات الولايات المتحدة. ولم يتفق بعد كل من حكومة العراق والحكومة الإقليمية لكردستان على مستقبل الآلية الأمنية المشتركة والترتيبات اللاحقة لها التي يمكن وضعها بعد مغادرة قوات الولايات المتحدة.

١٠ - وواصلت قوات الولايات المتحدة في العراق انسحابها المقرر من البلد بهدف إكمال مغادرتها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على النحو المتوخى في إطار اتفاق مركز القوات الموقع بين حكومتي العراق والولايات المتحدة الأمريكية. وتستمر المناقشات بشأن إمكانية بقاء بعض قوات الولايات المتحدة إلى ما بعد عام ٢٠١١ لتوفير التدريب والدعم. وأعلن رئيس الوزراء أن المسألة سيّبت فيها بتوافق الآراء عن طريق الحوار بين الكتل السياسية، نظراً لأن إبرام اتفاق رسمي يتطلب موافقة مجلس النواب.

باء - التطورات الإقليمية المتعلقة بالعراق

١١ - منذ تشكيل الحكومة الجديدة، اتخذ العراق خطوات لتعزيز تعاونه مع البلدان المجاورة. واجتمعت في الكويت لجنة وزارية مشتركة مؤلفة من مسؤولين كبار من العراق والكويت في يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ لمناقشة جميع المسائل المعلقة، بما يشمل كلا من التزامات العراق لمجلس الأمن التي لم تنفذ بعد والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك. ولم يتم الاتفاق بعد على محضر الاجتماع.

١٢ - وفي ١٨ أيار/مايو في بغداد، استضاف العراق "اجتماعاً تشاورياً" برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية للجنة الثلاثية المعنية بالأشخاص المفقودين. وفي يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو، اجتمع ممثلي رفيع المستوى في بغداد مع مسؤولين عراقيين لمناقشة الحالة المتعلقة بالمفقودين الكويتيين والمفقودين من مواطني الدول الأخرى والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات. وعقب ذلك عقد اجتماع في الكويت يوم ٨ حزيران/يونيه للجنة الفرعية الفنية التابعة للجنة الثلاثية.

١٣ - وفي يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، زار وفد عراقي مؤلف من وزير الخارجية والنقل الكويت للتأكد من الوقائع المتصلة بخطط تشييد ميناء بويان (ميناء مبارك الكبير) على جزيرة بويان بالكويت. وقد بعث الوفد بعد قيام عدد من أعضاء مجلس النواب بالإدلاء ببيانات تدعي بأن الميناء الكويتي من شأنه المساس بالمصالح الاقتصادية والملاحية للعراق. وقد عرض تقرير الوفد على مجلس الوزراء العراقي. ويواصل العراق والكويت توضيح الموضوع ثنائيا من خلال القنوات الدبلوماسية.

١٤ - ولم تتم بعد تسوية المسألة التي طال أمدها والمتصلة بتعويض المواطنين العراقيين الذين بقيت ممتلكاتهم داخل إقليم الكويت عقب ترسيم الحدود بين العراق والكويت. وقد تم تناول هذه المسألة في قرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٤) وزودت الأمم المتحدة البعثة الدائمة للعراق، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بالمقترحات والوثائق لمعالجة المسألة.

١٥ - وفي يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس، اجتمع رجب طيب إردوغان، رئيس وزراء تركيا، مصحوبا بممثلين رفيعي المستوى للحكومة ودوائر الأعمال، برئيس الوزراء المالكي في بغداد وناقش سبل تعزيز التعاون الثنائي في ميادين الاقتصاد والأمن والطاقة. واجتمع رئيس الوزراء إردوغان أيضا بأية الله العظمى علي السيستاني، وزير إيريل للاجتماع بمسؤولي حكومة إقليم كردستان، بمن فيهم الرئيس مسعود بارزاني ورئيس الوزراء برهم صالح.

١٦ - وفي ٥ أيار/مايو، أعلنت جامعة الدول العربية تأجيل مؤتمر القمة الذي كان من المقرر عقده في بغداد في أيار/مايو ٢٠١١، إلى آذار/مارس ٢٠١٢. وقد تم التوصل إلى القرار عقب مشاورات فيما بين الدول الأعضاء في الجامعة، ومع مراعاة الحالة الراهنة في عدد من البلدان العربية.

١٧ - وجرت زيارات رفيعة المستوى أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١١ أيار/مايو، زار بغداد علي أكبر صالح، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، لمناقشة المسائل الثنائية وتبادل الآراء بشأن الشؤون الإقليمية. وفي ٣١ أيار/مايو، زار بغداد وليد المعلم وزير خارجية الجمهورية العربية السورية. وخلال زيارة السيد المعلم، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين البلدين في مجال الطاقة. وفي ٣١ أيار/مايو، زار العراق معروف البخيت، رئيس وزراء الأردن، للاجتماع برئيس الوزراء المالكي. وترأس رئيسا الوزراء اجتماعات الدورة السادسة للجنة الأردنية - العراقية المشتركة الرفيعة المستوى. واتفق الجانبان على زيادة التجارة بإزالة العقبات التي تعيق تدفق السلع بين البلدين.

جيم - التطورات الدولية

١٨ - في ٢٢ حزيران/يونيه، ناقش مجلس الأمن تقرير الحادي والثلاثين عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) المتعلقة بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، أو رفاتهم، إلى أوطانهم، وإعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات، التي استولى عليها نظام صدام.

١٩ - ولم تؤكد حكومة العراق بعد استعدادها لمواصلة مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية والمساهمة بحصتها من التمويل الإضافي اللازم لإكمال المشروع. ولم أتلّق حتى الآن رداً من حكومة العراق على مذكرتي الشفوية المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ التي تطلب تأكيد الحكومة في ذلك الصدد.

٢٠ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، وعملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠)، قدمت حكومة العراق تقريراً إلى مجلس الأمن (S/2011/290) تؤكد فيه أنها أكملت الترتيبات التي ستكفل الانتقال الكامل والفعلي لآلية جديدة تحل محل صندوق تنمية العراق. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، ووفقاً للفقرة ١ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)، انتهى سريان مفعول ترتيبات إيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق، فضلاً عن الترتيبات المتعلقة بقيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد الصندوق. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١١، نقلت مهام الإشراف على كامل عائدات الصندوق من المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إلى لجنة الخبراء الماليين التابعة لحكومة العراق التي ستمارس سلطاتها وفقاً لصلاحياتها المعتمدة من قبل مجلس الوزراء.

ثالثاً - معلومات مستكملة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

ألف - الأنشطة السياسية

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت آلية التشاور الدائمة عدة مرات. وتجمع هذه المبادرة، التي أطلقت في آذار/مارس ٢٠١١ تحت رعاية البعثة، ممثلين للكتل السياسية الرئيسية لمناقشة المسائل المتعلقة بالاقليم الداخلية المتنازع عليها، بما في ذلك كركوك. ويشمل المشاركون ممثلين للكتل السياسية الثلاث، وهم: نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس (التحالف الكردستاني)، وعضو البرلمان حسن السنيد (التحالف الوطني) ووزير المالية رافع العيساوي (العراقية). ووافق المشاركون على التركيز على المسائل التالية: (أ) كركوك،

بما في ذلك مسائل تقاسم السلطة وإجراء انتخابات مجلس المحافظة؛ (ب) نينوى، حالة الجمود السياسي الراهنة، ومسائل تقاسم السلطة والمسائل الأمنية؛ (ج) مستقبل الآلية الأمنية المشتركة؛ (د) تعداد السكان. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، وافق المشاركون على ضرورة توسيع الاجتماعات اللاحقة لتشمل جهات معنية محلية من محافظتي كركوك ونينوى. وفي ١٦ حزيران/يونيه، عقد اجتماع ضم لأول مرة جميع أعضاء مجلس النواب من كركوك لمناقشة المسائل المتصلة بتقاسم السلطة واحتمالات تنظيم انتخابات مجلس المحافظة في كركوك.

٢٢ - وسعياً إلى المضي قدماً بآلية الحوار، سافر ممثلي الخاص إلى إربيل في ١٨ أيار/مايو حيث التقى بمسؤولي الحكومة الإقليمية لكردستان، بمن فيهم الرئيس مسعود بارزاني ورئيس الوزراء برهم صالح. وفي ٢٦ أيار/مايو، اجتمعت الآلية التشاورية الدائمة من جديد وركزت على مستقبل الآلية الأمنية المشتركة، بما في ذلك إمكانية إيلاء دور تنسيقي للبعثة في إطار ولايتها. وناقش المشاركون أيضاً سبل تسوية الجمود السياسي في نينوى الناجم عن المقاطعة الكردية لمجلس محافظة نينوى بعد حصول قائمة الحداثة على الأغلبية فيه في أعقاب انتخابات المحافظة في عام ٢٠٠٩. وعقد ممثلي الخاص سلسلة من اجتماعات المتابعة مع المحاورين الرئيسيين على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك قادة المحافظة في نينوى، لتعزيز فرص التوصل إلى توافق في الآراء.

٢٣ - وفي يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو، زار ممثلي الخاص ديالى وكركوك ونينوى للاطلاع على الآلية الأمنية القائمة في كل محافظة في إطار الآلية الأمنية المشتركة. والتقى ممثلي الخاص بالقادة المحليين من الجيش والشرطة العراقيين، وكذلك بقيادة البيشمركة الكردية. وتلقى أيضاً إحاطات من القادة المحليين لقوات الولايات المتحدة في العراق.

٢٤ - وواصل ممثلي الخاص التشجيع على إحراز تقدم في التزامات العراق إزاء مجلس الأمن فيما يتصل بالكويت. وفي ٦ حزيران/يونيه، قام بزيارة الكويت لمناقشة نتيجة اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة والخطوات الأخرى اللازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بالفصل السابع. واجتمع ممثلي، أثناء وجوده في الكويت، مع الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، رئيس الوزراء، والشيخ محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، و محمد أبو الحسن، المستشار بالديوان الأميري.

٢٥ - وعملاً بولاية البعثة التي تنص على تعزيز الحوار الإقليمي، وبالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الرئيسية، بحث مكتب الاتصال التابع للبعثة في طهران سبل دعم التعاون الثنائي بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية في ميادين حماية البيئة، وإدارة الموارد المائية العابرة للحدود، والتعاون في مكافحة المخدرات، وإزالة الألغام عن الحدود. ويتوخى

التعاون على حماية البيئة محاربة العواصف الترابية والحد من آثارها وتحسين إدارة منطقة الأهوار. ولاحظت البعثة أيضا اهتمام البلدين بتعزيز تعاونهما فيما يتصل بإزالة الألغام على طول الحدود، برعاية وكالات الأمم المتحدة المعنية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٦ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه، قام ب. لين باسكوا، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بزيارة إلى العراق التقى خلالها برئيس الوزراء المالكي، ورئيس مجلس النواب، ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، فضلا عن عدد من كبار المسؤولين العراقيين الآخرين. وخلال تلك الاجتماعات، أكد وكيل الأمين العام من جديد التزام الأمم المتحدة بمواصلة مساعدة العراق وناقش السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تركز جهودها للاستجابة على النحو الأمثل لاحتياجات الشعب العراقي. وشدد وكيل الأمين العام على استعداد البعثة لتوفير المزيد من المساعدة في تحديد حلول مقبولة لكل الأطراف للمسائل المتعلقة المتصلة بالأقاليم الداخلية المتنازع عليها. وشدد أيضا على التزام فريق الأمم المتحدة القطري بمساعدة العراق بتوفير المشورة التقنية والدراية الفنية في معالجة التحديات الإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وخلال الزيارة، أكد رئيس الوزراء المالكي قرار حكومة العراق تخصيص مجمع موسع للبعثة في بغداد.

باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم الدعم إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في استعراضها للتحضيرات التقنية للمناسبات الانتخابية القادمة، بما فيها انتخابات مجلس المحافظة في إقليم كردستان التي أعلن عن إجرائها في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقد أعربت المفوضية عن القلق من أن التأخيرات الأخيرة في عملية سن التشريعات الانتخابية والإفراج عن الأموال قد تؤدي إلى الإخلال بالجدول الزمني المقرر.

٢٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، وردت إلى مجلس مفوضي المفوضية العليا قائمة من ٣٢ سؤالاً من مجلس النواب عن مخالفات مالية وإدارية مزعومة في المفوضية. وفي الفترة السابقة للاستجواب، قدم أحد المفوضين استقالته من المفوضية. وفي ١٢ أيار/مايو، صوت مجلس النواب بسحب الثقة من مفوض آخر قام لاحقاً بالطعن في قرار عزله أمام المحكمة الاتحادية العليا. وتنتهي فترة عمل مجلس المفوضين الحالي في أيار/مايو ٢٠١٢. وسيكون مركز موظفي المفوضية وضمان استقرارهم الوظيفي ذا أهمية أيضا لمصادقية الانتخابات المقبلة. وفي أيار/مايو ٢٠١١، أمر مكتب رئيس الوزراء بإنشاء لجنة لتحديد الموظفين المستحقين للحصول على مركز موظف في الخدمة المدنية في إطار المفوضية، وهو ما يفترض أن يحل مسألة معلقة منذ فترة طويلة وأن يتيح استمرار موظفي المفوضية الفنيين في عملهم.

٢٩ - وواصل فريق انتخابي متكامل للأمم المتحدة مؤلف من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات. وجرى تنفيذ العديد من الأنشطة الرئيسية، بما في ذلك تدريب موظفي المفوضية على تطوير البرمجيات، والتصميم الشكلي لبطاقات الاقتراع والمواد المطبوعة الأخرى المتعلقة بعملية الاقتراع، وشراء المواد الانتخابية، وكذلك على وضع المحتوى وأدوات الوسائط الإعلامية لأغراض أنشطة توعية الجماهير. ويجري حالياً تقييم تكنولوجيا المعلومات والهياكل الأساسية للاتصالات لدى المفوضية.

جيم - الأعمال التحضيرية التقنية للتعداد

٣٠ - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوده في مجال بناء القدرات لتحضير البلد لإجراء تعداد للسكان في جميع أنحاء البلد في حالة صدور قرار بإجرائه. وقد أنجزت بعض المراحل التحضيرية اللازمة للتعداد، بما فيها العمل الميداني للترقيم وتسجيل المباني والمساكن والأسر المعيشية في كثير من أنحاء البلد. وفي ١٠ تموز/يوليه، أعلنت حكومة العراق نتائج عملية تسجيل الأسر المعيشية وترقيمها، بوصفها المرحلة الأولى في عملية إجراء التعداد. وأظهرت النتائج أن ٣١,٦ مليون شخص في العراق يعيشون في ٤,٨ مليون مسكن في إطار ٤,٧ أسرة معيشية يبلغ عدد أفرادها ٦,٧ في المتوسط، وتبلغ نسبة الأسر التي تعولها النساء منها ٧,٧ في المائة.

دال - التنمية والمساعدة الإنسانية

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت حكومة العراق عن التزامها بتحسين الحياة اليومية للشعب العراقي. وتسلط المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية الضوء على التحديات العديدة الماثلة. ويظل مؤشر الفقر في البلد مرتفعاً عند نسبة ٢٢,٩ في المائة، حيث تبلغ فجوة الفقر ٤,٥ في المائة. وتتفاوت مستويات الفقر بقدر كبير حسب المحافظات. ويقدر أن ١,٧٥ مليون عراقي هم إما مشردون داخلياً أو لاجئون في البلدان المجاورة، حيث يشكل ذلك أكبر عدد من السكان النازحين في العالم. وانخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية، بما يشمل تفاوتات كبيرة حسب المنطقة ونوع الجنس. وتصل معدلات الأمية بين الفقراء إلى ٢٩ في المائة لمن هم في سن العاشرة أو ما يزيد عنها (٢٤ في المائة في الحضر و ٣٣ في المائة في الريف). وفي النظام الصحي، انخفضت معدلات وفيات الرضع إلى ٣٥ وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء، وانخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٤١ وفاة لكل ١٠٠٠. ويصل المؤشر المتوسط الوطني لسوء التغذية الحاد العام إلى نسبة ٤,٧ في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة.

٣٢ - وينبغي أيضا اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين أداء الخدمات. وتعاني المراكز الحضرية بشدة من حالات النقص في المياه والمرافق الصحية، وهي المناطق التي يعيش فيها معظم العراقيين الآن. وخارج بغداد، يبلغ متوسط معدل التغطية بخدمات الإمداد بمياه الشرب أقل من ٧٠ في المائة (٤٨ في المائة في المناطق الريفية). ويظل نحو ٢٥ في المائة من سكان بغداد غير موصولين بشبكة الإمداد بالمياه. ويتم تصريف ٥٠ في المائة تقريبا من مياه المجاري في الأنهار بدون أي معالجة. وازداد الطلب على الكهرباء سنويا بنسبة ٦ في المائة تقريبا منذ عام ٢٠٠٧. وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، أعلن المتحدث باسم وزارة الكهرباء أن الطاقة المولدة في الشبكة الوطنية للبلد لن تكفي لنصف احتياجات ذروة الطلب على الكهرباء في فصل الصيف، أي نحو ١٥ ٠٠٠ ميغاواط. وقال المتحدث إن وزراء الحكومة قرروا مؤخرا تخصيص مبلغ إضافي قدره ٩٢٧ مليون دولار لزيادة طاقة توليد الكهرباء في البلد.

٣٣ - وفي هذا السياق، أسهم فريق الأمم المتحدة القطري بشكل منتظم في الاجتماعات الأسبوعية للجنة رئيس الوزراء للرصد المسؤولة عن تنسيق جهود الحكومة للاستجابة لمطالب الجمهور الداعية لتوفير فرص العمل، وتحسين الخدمات، وإنهاء الفساد. وحتى هذا التاريخ، استعرضت اللجنة مجالات ذات أولوية مثل الشباب والعمالة، والكهرباء، والحوار الاجتماعي، والصحة، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي، ومسائل تتعلق بالأشخاص المشردين داخليا. وجرى الاتفاق على أن تواصل اللجنة عملها خلال الأشهر المقبلة بدعم من الأمم المتحدة.

٣٤ - وفي ١٤ أيار/مايو، عقد رئيس الوزراء المالكي مؤتمرا لمناقشة القضايا والتحديات الرئيسية التي جرى تسليط الضوء عليها في "ملخص أوضاع العراق"، وهو تقرير أعده على نحو مشترك منتدى شركاء العراق، بما فيهم الأمم المتحدة والبنك الدولي والمناخين الثنائيين، وقدم إلى حكومة العراق مطلع عام ٢٠١١. وركز المؤتمر على التحول الاقتصادي للبلد، ودور القطاع الخاص، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح الشركات المملوكة للدولة، والإدارة المالية العامة. وعقب المؤتمر، عقد عدد من الاجتماعات مع الوزارات المختصة، وكذلك مع مكتب رئيس الوزراء لدعم تنفيذ توصيات "الملخص". كذلك أعلنت حكومة العراق عن تشكيل لجنة للشراكة. وستكون اللجنة رفيعة المستوى ومشتركة بين الوزارات، وتحت رئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الذي سيعمل مع الأمم المتحدة والجمعية الدولي لمعالجة التوصيات بشأن السياسات والتخطيط التي وردت في الملخص، فضلا عن مسائل التنسيق العامة.

٣٥ - وتلقى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تمويلاً قدره ٥٣٨ مليون دولار ويعادل ما نسبته ٣٠ في المائة من إجمالي الاحتياجات البالغ قدرها ١ ٩٠٢ بليون دولار. وفي ١٤ حزيران/يونيه، عقد في بغداد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لصندوق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الاستثماري للعراق، برئاسة المشتركة لحكومة العراق والأمم المتحدة. واستعرضت اللجنة التوجيهية الأموال المتاحة استناداً إلى رصد الموارد الذي أُعيد في سياق إغلاق صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثماري للعراق. وقد أنشئ صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثماري للعراق في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بناءً على طلب حكومة العراق بمشاركة ١٦ من مؤسسات الأمم المتحدة لتيسير وتبسيط عملية توفير موارد المانحين لتنفيذ صندوق إطار العمل للعراق. ويتوقع لهذا الصندوق أن يكمل دورة عمل إطار العمل للعراق (كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

٣٦ - وقد وصلت المفاوضات بين حكومة العراق وبرنامج الأغذية العالمية مراحلها النهائية بشأن التوصل إلى اتفاق لتعزيز نظام التوزيع العام عن طريق شراء الأغذية وتوزيعها لصالح ٧,٥ مليون عراقي، وهو ما يمثل ٢٥ في المائة من سكان العراق. وتفيد تقديرات برنامج الأغذية العالمي أن هذه الجهود ستكلف ما يقرب من ١,٢ بليون دولار. وستألف الشراكة من عنصرين: (أ) الشراء والتوزيع المباشرين لما قدره ١,٥ مليون طن متري من السلع الأساسية المكونة لسلة الغذاء؛ (ب) التدريب على بناء القدرات لوزارة التجارة لتحسين العمليات التي تدعم نظام التوزيع العام، مثل إدارة سلسلة الإمداد وشراء وتوزيع الأغذية على الفئات الضعيفة من السكان.

٣٧ - وتواصل البعثة التماس سبل تحسين دعم المجتمع المدني عن طريق مشاريع الأثر السريع. ووردت إلى صندوق مشاريع الأثر السريع، الذي يديره ويرأسه نائب ممثلي الخاص (لشؤون التنمية والدعم الإنساني) ما يزيد عن ١٠٠ من المشاريع المقترحة من المجتمع المدني العراقي. وتتصل المشاريع بتعزيز الوعي البيئي والتخطيط لإدارة موارد المياه، وتنفيذ المبادرات المجتمعية للمياه والمرافق الصحية، وهي تشمل منظمات المرأة والشباب. ومن جملة ٤٠ مشروعاً يمكن تمويلها، تم اعتماد ٥ مشاريع بالفعل، ويتوقع اعتماد ٢٥ مشروعاً آخر في الشهر المقبل، ليتبقى ١٠ مشاريع تُحدد لاحقاً. وتتصل بعض هذه المشاريع بتعزيز الوعي البيئي، ودعم مبادرات المياه والصرف الصحي في المجتمعات المحلية، وإنشاء منظمات للنساء والشباب. وسيجري بحلول منتصف العام اتخاذ قرارات بشأن أي المشاريع سيتلقى تمويلاً من صندوق مشاريع الأثر السريع.

٣٨ - وقدمت فرقة العمل المتكاملة المعنية بإدارة مصادر المياه التابعة للأمم المتحدة دعماً إلى جامعة البصرة في تنظيم مؤتمر وطني، عقد في يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، وركز على حوكمة وإدارة منطقة الأهوار. وقد جمع المؤتمر الشركاء الوطنيين الرئيسيين، بمن فيهم ممثلين عن الحكومة المركزية وعلى مستوى الإدارة المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي. وفي مبادرة أخرى اتخذت لدعم بناء القدرات، نظمت فرقة العمل برنامجاً تدريبياً رفيع المستوى لمسؤولين حكوميين بشأن المفاوضات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود.

٣٩ - وفي ٢١ أيار/مايو، قام ممثلي الخاص، إلى جانب ممثلين عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بزيارة إلى مستوطنة للأشخاص المشردين داخلياً في منطقة العواسة ببغداد. وسلطت الزيارة الضوء على الجهود المتواصلة لمفوضية اللاجئين لكفالة التسجيل السليم لجميع المشردين داخلياً وحصولهم على الخدمات الأساسية. ومما يتصل بذلك، وخلال زيارة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، خوان كلوس، إلى العراق في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، عقدت مناقشات بشأن تحديد التخطيط الحضري، مع التركيز بوجه خاص على سبل تحسين الأحوال المعيشية للأشخاص المشردين داخلياً في المناطق الحضرية.

٤٠ - وفي يومي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل، حدثت فيضانات مفاجئة في محافظة نينوى، وكان قضاء سينجار أكثر المناطق تضرراً، حيث انهار كلياً أو جزئياً ما يصل إلى ٦٠٠ منزل. وفي إربيل، تضررت نحو ألف أسرة من جراء الفيضانات. وقدمت العديد من المنظمات بما فيها اليونيسيف، ومنظمة المهجرة الدولية، ولجنة الإنقاذ الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية مواد غير غذائية إلى الأسر المتضررة.

هاء - الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان

٤١ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة كبيرة في عمليات اغتيال القادة السياسيين، والمسؤولين الحكوميين، وأفراد الأمن. وفي ٢٦ أيار/مايو، اغتيل في شرق بغداد رئيس لجنة المساءلة والعدالة في العراق (المعروفة أيضاً بلجنة اجتثاث البعث)، علي اللامي. وقد أصدرت اللجنة في وقت سابق قرارات تمنع عدداً ممن يشتبه بمواليتهم لحزب البعث من المشاركة في الانتخابات التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٠ ومن تولي الوظائف العامة. ونفذت محاولتان لاغتيال عضو تركماني في البرلمان من كركوك ومحافظة نينوى في ١٢ و ٣٠ أيار/مايو، على التوالي. وفي ١٢ أيار/مايو، قتلت رمياً بالرصاص عضو الكتلة العراقية، السيدة روعة العكيدي، وحارسها الشخصي في الموصل من قبل جماعة مسلحة مجهولة. وفي ١ حزيران/يونيه، نجح نائب وزير حقوق الإنسان في العراق، عبد الكريم عبد الله، من محاولة

اغتيال استهدفت موكبه في بغداد. وفي ٢٠ أيار/مايو، قُتل زعيمان قبليان رميا بالرصاص في هجومين منفصلين في الموصل.

٤٢ - ولا تزال جرائم الشرف التي ترتكب ضد النساء تثير القلق. وسجلت البعثة وفيات تسع نساء في الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو في ظروف مشبوهة. وأبلغت الشرطة البعثة بأن ثلاث وفيات قد سجلت كحالات انتحار، وأربع كجرائم قتل ارتكبتها مجهولون، في حين لم يتم تحديد أسباب الوفاة في الحالتين الآخرين، بل جرى اعتبارهما مشبوهتين. وواصلت البعثة أيضا التحقيق في حالة من الموصل تتعلق بقتل ست نساء لأسباب متعلقة بالشرف في ٢٨ آذار/مارس.

٤٣ - ولا تزال هناك تقارير متفرقة عن تعرض الأطفال لأعمال العنف العشوائي وعمليات الاختطاف. وفي ٢٠ أيار/مايو، قتل طفلان في انفجار قنبلة في الموصل. وفي كركوك، اختطف العصابات الإجرامية في ٢ نيسان/أبريل طفلة في السادسة من عمرها وأفرج عنها لاحقا بعد دفع فدية للخاطفين. وفي ٢١ نيسان/أبريل، اختطف طفل يبلغ من العمر ١٢ عاما في كركوك ولا يزال مصيره مجهولا.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تنظيم عدد من التظاهرات العامة، كان معظمها سلميا. ومع ذلك، فقد كانت هناك بعض حوادث العنف المعزولة. وفي ١٠ حزيران/يونيه، تعرض المحتجون الذين كانوا يتظاهرون في ميدان التحرير في بغداد للاعتداء من قبل رجال مسلحين مجهولون يحملون عصي وهراوات. وجرى ضرب المتظاهرين بقسوة، وعانوا من كسور في العظام وجروح من جراء الطعن بالسكين. ويزعم المتظاهرون أن المجموعة المسلحة تصرفت بدون خوف من العقاب على الرغم من وجود قوات الأمن العراقية. ويزعم المتظاهرون أيضا أن قوات الأمن العراقية حاولت السيطرة على بعض المتظاهرين وقمعهم بتقييد التحركات وإلقاء القبض على بعض المشاركين والمنظمين.

٤٥ - ولا تزال الحالة في السجون ومرافق الاحتجاز تثير قلقا عميقا. ولا تزال البعثة تتلقى تقارير عن محتجزين يتعرضون للانتهاكات وسوء المعاملة، ويعيشون في ظروف سيئة. ووفقا للإحصاءات الرسمية الواردة من أربع وزارات حكومية مسؤولة عن مرافق الاحتجاز، فإن عدد المحتجزين والمحبوسين لأسباب أمنية، والذين يقضون فترات سجن، ازداد من ٩٥٦ ٢٨ شخصا، في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى ٦٥٣ ٣٥ شخصا (٢٢٠ ٣٤ من البالغين و ٤٣٣ ١ من الأحداث) بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي ١٠ أيار/مايو، أكدت وزارة حقوق الإنسان وفاة أحد المحتجزين أثناء وجوده تحت حراسة

الشرطة في البصرة من جراء التعذيب. وفي ١٢ أيار/مايو، أعلن محافظ نينوى عن تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في حالات انتهاكات حقوق المحتجزين المزعومة.

٤٦ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني للجنة المعنية باختيار الخبراء التي اعتمدت في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ لاختيار ١١ مفوضاً و ٣ أعضاء دعم سيعملون في المفوضية العليا المستقلة الأولى لحقوق الإنسان. وتلقت أمانة المفوضية ما مجموعه ٣٠٨٥ طلباً. واتفقت لجنة الخبراء على معايير للاختيار تقوم على أفضل الممارسات حول العالم تقييم المهارات الفردية والاحتياجات الجماعية للمفوضية للوفاء بولايتها، المنصوص عليها في قانون مفوضية حقوق الإنسان. وتولت البعثة تنظيم وتيسير حلقة عمل دامت ٥ أيام في بيروت من ١ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١١ للجنة الخبراء للتداول بشأن تلك المعايير وإجراءات تقييمها.

٤٧ - وخلال الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه، قدمت البعثة دعماً إلى وزارة حقوق الإنسان العراقية في تنظيم مؤتمر وطني تشاوري بشأن مشروع خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان الذي أعدته الحكومة. ويسعى مشروع الخطة إلى تنفيذ ١٣٥ توصية من التوصيات التي قبلتها حكومة العراق خلال مؤتمر الاستعراض الدوري الشامل للعراق في شباط/فبراير ٢٠١٠. وعقد المؤتمر برعاية رئيس الوزراء وتولى رئاسته وزير حقوق الإنسان، محمد شياح السوداني. وجمع المؤتمر طائفة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلون عن الحكومة، ومجلس النواب، والسلطة القضائية، والمجتمع المدني، وخبراء في مجال حقوق الإنسان.

٤٨ - وخلال الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، قام الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، بزيارة إلى العراق واجتمع بنائب رئيس الوزراء، روز شاويس، وممثلين عن وزارتي الدفاع والعدل، فضلاً عن صحفيين وناشطين من المجتمع المدني في بغداد. وفي إربيل، اجتمع الأمين العام المساعد بمسؤولي حكومة إقليم كردستان بمن فيهم الرئيس، ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان. ورحب الأمين العام المساعد باعترام الحكومة وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات التي قدمتها الأمم المتحدة. ودعا حكومة العراق إلى كفالة حماية المدنيين من العنف وإحضار أي شخص أو جماعة يشتبه في ارتكابها أعمال عنف للمساءلة. وأدان الحالات العديدة للاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب المدعى بوقوعه، التي أبلغ عنها في جميع أنحاء العراق.

٤٩ - وتواصلت البعثة رصد الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في مخيم العراق الجديد، المعروف سابقاً باسم مخيم أشرف، حيث يقيم نحو ٤٠٠ ٣ من أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. وفي يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل، دخلت قوات الأمن العراقية إلى المخيم وتولت السيطرة على الجانب الشمالي منه. واندلعت أعمال عنف نتيجة لذلك وتوفي

٣٤ من المقيمين في المخيم وأصيب أكثر من ٧٠ منهم بجروح. وفي ٩ نيسان/أبريل، أكدت حكومة العراق مجدداً على عزمها الوطيد على إغلاق المخيم بحلول نهاية عام ٢٠١١. ودعا كل من البعثة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى ضبط النفس وحثاً حكومة العراق على الامتناع عن استخدام القوة بما يخالف القانون الدولي. ودعياً أيضاً إلى إجراء تحقيق دقيق في الحادث، وهو ما لم يتم حتى الآن.

واو - المسائل الأمنية والتشغيلية واللوجستية

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة العمل في بيئة أمنية تكتنفها التحديات. ففي ٥ أيار/مايو، استهدفت سيارة مفخخة مقر الشرطة العراقية في الحلة، مما أسفر عن مقتل ٣٠ من عناصر الشرطة. وفي حادث آخر وقع في ١٩ أيار/مايو، خلف هجوم معقد على مركز التنسيق المشترك في محافظة كركوك ٢٠ قتيلاً و ٨٠ جريحاً من بينهم عناصر من الشرطة العراقية والدفاع المدني. ويُعتقد أن هذا الهجوم تحديداً جاء رداً على نجاح الجهود التي بذلتها قوات الأمن العراقية مؤخراً والتي أدت إلى العثور على مخابئ للأسلحة وأفراد رئيسيين مطلوبين لتورطهم بهجمات إرهابية. وفي بغداد، أسفر انفجار ما لا يقل عن ١٤ قنبلة في ٢٢ أيار/مايو عن قتل نحو ١٦ شخصا من بينهم تسعة مدنيين. وشهدت تكريت في محافظة صلاح الدين هجوماً خلفاً عدداً كبيراً من الضحايا يومي ٣ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي الحادث الأول، أسفر هجوم انتحاري داخل مسجد أثناء صلاة الجمعة عن مقتل ١٧ شخصا وإصابة ٦٠ بجروح. وفي وقت متأخر من اليوم نفسه، فجر انتحاري حزاماً ناسفاً كان يرتديه داخل المستشفى المحلي حيث كان الضحايا يتلقون العلاج الطبي، مما أسفر عن مقتل ٦ أشخاص وإصابة ١٦ شخصا بجروح. وفي ٦ حزيران/يونيه، استهدف هجوم آخر موكب قائد لواء في الجيش العراقي مما أسفر عن مقتل ١٣ شخصا، بمن فيهم القائد. وأعلنت دولة العراق الإسلامية مسؤوليتها عن هذا الهجوم.

٥١ - وشهدت هذه الفترة أيضاً زيادة في مستوى الهجمات غير مباشرة التي استهدفت قواعد قوات الولايات المتحدة في العراق، وكذلك مطار بغداد الدولي والمنطقة الدولية في بغداد. وفي ١٥ أيار/مايو، أطلق ١١ صاروخاً (من عيار ١٠٧ ملم) على المنطقة الدولية، وهو أعلى رقم يُسجل في يوم واحد خلال العامين الماضيين، يليه إطلاق أربعة صواريخ أخرى في ٩ حزيران/يونيه. وتؤكد هذه الحوادث، بالإضافة إلى الهجمات المستمرة التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة، التهديد المستمر الذي يواجهه عمليات الأمم المتحدة في العراق.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على انتقال مسؤوليات دعم الأمن من قوات الولايات المتحدة في العراق إلى قوات الأمن العراقية. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، طلب مجلس الأمن الوطني العراقي من مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة القيام، بالتنسيق مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، بتوفير الدعم في مجال تلبية متطلبات حماية البعثة.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت البعثة أيضاً خطوات لوضع الترتيبات اللوجستية الضرورية لإيجاد بديل للدعم الذي توفره قوات الولايات المتحدة في العراق. كما تواصلت البعثة تحضيراتها لتضمن أنها قادرة على الحفاظ على وجود مستدام في كركوك والبصرة.

٥٤ - وبدعم من القدرات الشرطية الدائمة التابعة للأمم المتحدة، أوفد إلى بغداد وإربيل وكركوك فريق بدء العمل المؤلف من أربعة لشؤون اتصال الشرطة تابعين للبعثة للمشاركة في عمليات البعثة وتنسيقها مع وزارة الداخلية والشرطة العراقية.

٥٥ - وفي الفترة من ٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، أجرى فريق من إدارة الدعم الميداني استعراضاً لمكتب البعثة في الكويت حيث تتخذ بعض مكاتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مقراً لها أيضاً. وتمثل الغرض من هذا الاستعراض في تحديد الجوانب التي يمكن من خلالها تحقيق أوجه التآزر والكفاءة من خلال دمج بعض آليات العمل بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكاتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الكويت.

رابعاً - ملاحظات

٥٦ - لا يزال العراق يحرز تقدماً في توطيد ديمقراطيته الحديثة العهد، وتعزيز سيادة القانون، وتطوير مؤسساته والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد. غير أنني أودّ مرة أخرى أن أؤكد أن هذه الجهود سيتم تعزيزها بشكل كبير إذا تعاونت جميع الأطراف السياسية الرئيسية بروح من المصالحة الوطنية لكي تتحقق، دون تأخير، تطلعات الشعب العراقي المشروعة إلى حياة أفضل.

٥٧ - والعراق اليوم مختلف جداً عما كان عليه في عام ٢٠٠٣. فالشعب العراقي يمكنه أن يفخر بالتقدم الذي أحرزه على مدى السنوات الثماني الماضية. غير أن البلد لا يزال يواجه تحديات كبيرة على الصعد السياسية والأمنية والإنمائية تستلزم مواجعتها دعماً قوياً من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويساورني القلق من أن تُنسى احتياجات الشعب العراقي الهامة في خضم التحديات الملحة العديدة التي تشهدها المنطقة، خاصة وأن مؤشر الفقر

في البلد يظل مرتفعاً عند نسبة ٢٢,٩ في المائة. وبينما تقترب من تحديد ولاية البعثة في مجلس الأمن، أود أن أؤكد للعراق، حكومة وشعباً، التزامي الشخصي القوي والتزام الأمم المتحدة، بالاستمرار في تقديم دعمنا الطويل الأمد لهذا البلد.

٥٨ - وبعد مرور نحو ٧ أشهر على موافقة مجلس النواب على الحكومة العراقية الحالية، و ١٦ شهراً على إجراء الانتخابات البرلمانية التاريخية في آذار/مارس ٢٠١٠، لا تزال هناك مسائل معلقة تتصل بعملية تشكيل الحكومة، خاصة التعيينات في المناصب الأمنية الرئيسية. وإنني أدعو الزعماء السياسيين في العراق إلى وضع خلافاتهم جانبا والتحرك بسرعة للاتفاق على طريقة من أجل المضي قدماً.

٥٩ - وعلى غرار التطورات التي تجري في بلدان أخرى في المنطقة، شهد العديد من المناطق في العراق تظاهرات تدعو إلى تحسين الخدمات الاجتماعية وخلق فرص العمل ووضع حد للفساد. ول هذه الغاية، سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري توسيع نطاق وجوده تدريجياً في العراق وتقديم الدعم من خلال الأولويات التي تم تحديدها في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٦٠ - ورغم أن وضع كركوك وغيرها من الأراضي الداخلية المتنازع عليها لا يزال من القضايا الخلافية، فإن الجهود التي بذلتها الأطراف العراقية المعنية مؤخراً للتوصل إلى أرضية مشتركة قد أثلجت صدري. فمن خلال الآلية التشاورية الدائمة برعاية بعثة الأمم المتحدة، انخرط القادة السياسيون وأعضاء البرلمان وممثلو كركوك المحليون في حوار بشأن القضايا الحرجة التي ستؤثر على مستقبل كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، بما في ذلك الترتيبات الأمنية المستقبلية. وإنني أشجع حكومة العراق وحكومة كردستان الإقليمية على الاستمرار في استخدام هذا المحفل الهام للتوصل إلى حلول مقبولة للطرفين ستؤدي في نهاية المطاف إلى المصالحة الوطنية والاستقرار الطويل الأجل. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذه العملية بناء على طلب من الحكومة.

٦١ - ويتوقف مستقبل العراق أيضاً على قوة مؤسساته. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة تقديم المساعدة في مجال بناء قدرات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهي هيئة ذات أهمية محورية بالنسبة لمستقبل العمليات الانتخابية والتنمية الديمقراطية في العراق. ومن أجل كفاءة استقلالية المفوضية ودورها الحيادي في تنظيم العمليات المتعلقة بالانتخابات المقبلة، سيكون من المهم أن يتوخى مجلس النواب ضمان أقصى قدر من الشفافية في اختيار مفوضي الانتخابات استعداداً للانتقال إلى الهيئة الجديدة في أيار/مايو ٢٠١٢.

٦٢ - وإني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التعاون الإقليمي ضروري لاستقرار العراق وازدهاره على المدى الطويل، في عالم اليوم المترابط، وأنا أتفهم أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة تفرض تحديات على تطور العلاقات بين العراق وبعض جيرانه في المستقبل. ولذلك، فإنني أحث جميع البلدان في المنطقة على تكثيف تعاونها مع العراق بهدف التوصل إلى حل سريع للخلافات التي لا تزال قائمة وتحديد مجالات ملموسة للتعاون في الميادين السياسية والأمنية والإنمائية التي يمكن أن تكون مفيدة لجميع الأطراف المعنية. والبعثة مستعدة، بدعم من مجلس الأمن، لبذل كل ما في وسعها لدعم هذه الجهود.

٦٣ - وعلى وجه الخصوص، إنني أثني على حكومي العراق والكويت على ما اتخذته حتى الآن من خطوات لتطبيع العلاقات بينهما، وعلى ما تبذلانه من جهود متواصلة لمعالجة القضايا الثنائية المعلقة. وأود أن أعرب عن خالص أملتي في أن تكون هناك متابعة للاجتماع الأول للجنة الوزارية المشتركة الذي عُقد في الكويت في آذار/مارس وفي أن يظل الطرفان ملتزمين بالتوصل إلى حلول عملية. وإني على ثقة بأن إجراء مناقشة مفتوحة وصادقة سيسهم بقدر كبير في بناء الثقة بين البلدين.

٦٤ - لقد مر نحو سبعة أشهر على إنهاء مجلس الأمن لعدد من الولايات التي كانت مفروضة على العراق بموجب الفصل السابع، وهي خطوة أُشيد بها بالإجماع باعتبارها خطوة رئيسية نحو تطبيع وضعه على الساحة الدولية. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر التزامي الشخصي بأن يحقق العراق تطبيعاً كاملاً لوضعه الدولي عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨). ولذلك أود أن أذكر حكومة العراق بأهمية أن تقدم لمجلس الأمن الدليل على إحراز تقدم ملموس وسريع على صعيد الوفاء بالالتزامات المعلقة المتصلة بالكويت، وعلى وجه الخصوص المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات، ومشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية. وأود أيضاً أن أذكر السلطات العراقية بأن مسألة دفع التعويضات للمواطنين العراقيين عملاً بأحكام القرار ٨٩٩ (١٩٩٤) لا تزال معلقة. وتنتظر إدارة الشؤون السياسية رداً على المقترحات التي قدمتها إلى حكومة العراق في هذا الصدد. ولطالما قلت إن إحراز تقدم على هذه الجبهات يمكن أن يولد زخماً إيجابياً وأن يمكن مجلس الأمن من مناقشة تقرير عملاً بالقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨). وفي هذا السياق، لا يزال ممثلي الخاص والمنسق الرفيع المستوى ملتزمين بمساعدة العراق والكويت في إنهاء هذه الولايات التي فرضها مجلس الأمن منذ مدة.

٦٥ - ورغم تحسن حالة حقوق الإنسان في البلد، فإن التحديات لا تزال كبيرة ويجب التصدي لها من أجل ضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية. وأشيد في هذا السياق بالتحضيرات الجارية لإنشاء مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان. كما أرحب بالعملية التشاورية التي أنشئت لوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان سوف تمثل في حال تنفيذها علامة فارقة في تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان في البلد. وإنني أحث حكومة العراق على القيام، في الوقت الذي يجري فيه وضع هذه الآليات، ببذل قصارى جهدها لضمان تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة، وببذل مزيد من الجهود لتحسين الظروف في مراكز الاحتجاز وفقا للاتفاقيات الدولية.

٦٦ - ويساورني القلق إزاء الخسائر في الأرواح في مخيم العراق الجديد خلال الحادث العنيف في ٧ و ٨ نيسان/أبريل. وأحث السلطات العراقية على الامتناع عن استخدام القوة، وضمان حصول سكان المخيم على السلع والخدمات الكافية. وأرحب أيضا بتأكيد حكومة العراق بعد الحادث على التزامها بإيجاد حل سلمي مقبول للجميع. ولذلك، فإنني أشجع جميع الأطراف المعنية على تكثيف الجهود لاستكشاف الخيارات المتاحة والسعي إلى حل توافقي يضمن احترام سيادة العراق ويراعي القانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى المساعدة في دعم وتيسير تنفيذ أي ترتيب يكون مقبولا من الحكومة العراقية وسكان المخيم.

٦٧ - ورغم إحراز تقدم كبير في تحسين الحالة الأمنية في العراق، فإن موجة من الاغتيالات والتفجيرات التي حدثت مؤخرا تسلط الضوء على التهديد الذي لا تزال جماعات المعارضة المسلحة تشكله بالنسبة لاستقرار البلد. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر الدعوة الأخيرة التي أطلقها الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، إلى حكومة العراق لضمان حماية المدنيين من العنف ومحاسبة أي شخص أو مجموعة متورطة في ارتكاب أعمال العنف.

٦٨ - وأعتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة العراق وحكومة كردستان الإقليمية على استقبال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. فقد شكّل هذا اللقاء فرصة مهمة لمناقشة أولويات الحكومة الجديدة والسبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها تقديم المساعدة. وأود أيضا أن أعرب عن خالص شكري لحكومة العراق، وعلى وجه الخصوص، رئيس الوزراء المالكي، للموافقة على توفير مجمع موسع للبعثة في بغداد.

٦٩ - لقد أبرز هذا التقرير التطورات في العراق والأنشطة الحالية التي اضطلعت بها البعثة عملاً بولايتها الواسعة النطاق. وبناء على طلب حكومة العراق، وبالتشاور معها، سوف تواصل الأمم المتحدة تيسير الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، ودعم الفعاليات الانتخابية،

وتسهيل تنسيق وتقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في العراق. وستواصل البعثة، بغض النظر عن البيئة التشغيلية التي تكتنفها التحديات، وضع الترتيبات اللازمة لتعمل بشكل آمن وفعال في العراق.

٧٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص في العراق، آد ملكيرت، وجميع الموظفين العاملين في البعثة، الوطنيين منهم والدوليين على حد سواء، بالإضافة إلى موظفي صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، لتفانيهم وجهودهم الدؤوبة المبذولة لدعم شعب العراق وحكومته.